

إلى ذلك، فإن المسار المعدل للجدار الفاصل الذي أقر من قبل مجلس الوزراء الإسرائيلي بتاريخ ٣٠ نيسان (أبريل) ٢٠٠٦ حاصر (قرية الولجة) مما تركها محاطة بسيج مع وجود طريق مرور واحد فقط يمر عبر معبر مستوطنة (هار غيلو) تحت السيطرة الإسرائيلية.

وبتاريخ ١٧ شباط (فبراير) ٢٠٠٩، رفض مجلس القدس للتخطيط اللوائي مشروع البلدية لتخطيط المنطقة مع مشروع خطة أخرى لمنطقة حي البستان في حي سلوان والتي كانت ستمنح السند القانوني لمئات المنازل، لأن المجلس المذكور رفض أن يعطي شرعية جماعية للبناء "غير القانوني".

### ❖ مستوطنة هارحوما على جبل أبو غنيم

كان جبل أبو غنيم عبارة عن تلة مغطاة بالأشجار عند الحدود البلدية الجنوبية للقدس، وكانت ملكا خاصا لعائلات فلسطينية من بيت ساحور، وبيت لحم، وصور باهر، وأم طوبا. في العام ١٩٦٨، قامت بلدية القدس الغربية بتصنيف المنطقة على أنها "منطقة خضراء" - مما قيد التطوير والبناء من أجل المحافظة



جبل أبو غنيم قبل بناء مستوطنة هارحوما

على التنوع البيئي. لكن إسرائيل صادرت الجبل في العام ١٩٩١ من أجل بناء مستوطنة جديدة. وبعد أن أعلنت الحكومة الإسرائيلية في شباط (فبراير) ١٩٩٧ أنه سيتم بناء (٦,٥٠٠) وحدة سكنية يهودية لاستيعاب ما بين (٣٠,٠٠٠) و(٤٠,٠٠٠) إسرائيلي في الموقع وبعد أن بدأت عمليات البناء في الشهر الذي تبعه، وأدت الاحتجاجات الفلسطينية على ذلك إلى انهيار "محادثات السلام". وبسبب الضغط الدولي الشديد، تم تجميد البناء في الموقع. وبعد بضعة أشهر، حاولت الحكومة الإسرائيلية تهدئة الأمور من خلال تقديم عرض لبناء (٣,٠٠٠) شقة سكنية و(٤٠٠) وحدة سكنية ممولة من قبل الحكومة في حي (صور باهر) العربي المجاور. وفي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٨، بدأت إسرائيل عملية تجريف وتسوية الجبل وأعلنت عن طرح مناقصات وبدأت عملية بناء الشقق السكنية في شهر آب (أغسطس) ١٩٩٩. في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٠، بدأت بلدية القدس الغربية بالتخطيط لبناء (٤,٠٠٠) وحدة سكنية إضافية (هارحوما) وفي شهر كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٢، انتقلت أول مجموعة من المستوطنين للسكن هناك.



عمليات البناء المستمرة في جبل ابو غنيم/ مستوطنة هارحوما

وفي شهر كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٧، أقرت وزارة الإسكان والبناء الإسرائيلية بناء أول (٩٨٣) وحدة سكنية في المستوطنة الجديدة (هارحوما) إلى الغرب من (هارحوما) وجنوب (دير مار الياس). إضافة إلى ذلك، يتم التخطيط لمنطقة سكنية جديدة (خربة مزمورية - هارحوما د) جنوب شرق (هارحوما) وتنص الخطة على توسيع (هارحوما) لتصل إلى الحدود البلدية. لكن هناك شكوكا حول إمكانية تحقيق الخطة على أرض الواقع بعد القرار الذي اتخذته المدعي العام

### ❖ مستوطنة نوف يائيل قرب قرية الولجة

لقد ارتبطت قرية الولجة الواقعة إلى الجنوب من القدس قريبا من مدينة بيت لحم (داخل وخارج حدود البلدية للقدس) تقليديا بزراعة كروم العنب وأشجار الزيتون والقمح والشعير والفواكه. وبعد النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨، تم تسليم القرية إلى إسرائيل طبقا لشروط اتفاقية الهدنة الأردنية-الإسرائيلية التي وقعت بتاريخ ٣ نيسان (أبريل) ١٩٤٩ والتي نصت على أن خط الحدود الجنوبية للقدس يسير على طريق السكة الحديدية القدس-يافا شمالا حيث تقع قرية الولجة (الآن يوجد مكانها موقع حديقة الحيوان التوراتية في القدس). وقد هجر السكان منازلهم وانتقلوا جنوبا إلى داخل الحدود الأردنية حيث تقع أجزاء كبيرة من أراضيهم. وبما أنهم تمتعوا بمكانة اللاجئين التابعين لوكالة العوث الدولية (الأثروا)، انتقل الكثير منهم للإقامة في (مخيم الدهيشة) أو (مخيم شعفاط) للاجئين الفلسطينيين.



ارضي قرية الولجة

وبعد حرب حزيران (يونيه) عام ١٩٦٧، ضمت إسرائيل أراضي القرية ضمن حدود بلدية القدس الموسعة، حيث قامت الحكومة الإسرائيلية "بضمها" بشكل غير قانوني، وأصبح ما يقرب من كامل أراضي القرية الجديدة داخل حدود مدينة القدس وبقيّة الأراضي أصبحت جزءا من إسرائيل وتقع على الجانب الآخر من الخط الأخضر. لكن وبالرغم من "ضم" الأراضي، لم يتم استيعاب أو الاعتراف بالسكان، وبذلك لم يتم احتسابهم في عملية الإحصاء وتعداد السكان التي قامت بها إسرائيل في العام ١٩٦٧. ونتيجة لذلك، تسلم المواطنون (السكان) بطاقات "هوية الضفة الغربية" بدلا من بطاقات "هوية القدس" التي من المفترض انها من "حقهم القانوني" بعد ضم أراضيهم لحدود البلدية.

ويعتمد حاليا ما يقرب من (٢,٠٠٠) مواطن فلسطيني في قرية الولجة، وبالرغم من إقامتهم في القدس المحتلة، يعتمدون على السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بكافة الخدمات لأن وزير الداخلية الإسرائيلي ما زال يرفض منحهم بطاقة الإقامة الدائمة في القدس "الهوية المقدسية" حسب "القانون الاسرائيلي" هذا ويطوق ويحيط بانحاء القرية مستوطنات يهودية من كافة الاتجاهات (هار غيلو وبيتار عليت).

في حين تم إطلاق مشروع مستوطنة "نوف يائيل" (تسمى أحيانا جيفعات يائيل) في حزيران (يونيه) من عام ٢٠٠٤ بهدف توفير (١٣,٦٠٠) وحدة سكنية إلى ما لا يقل عن (٦٠,٠٠٠) مستوطن على (٤,١١٠) دونمات والربط مع القدس وكتلة (غوش عتصيون) الاستيطانية. ونصف الأراضي قيد النقاش تقع ضمن حدود المدينة والنصف الآخر موجود داخل الخط الأخضر. وتدعي وزارة الداخلية الإسرائيلية أن الأرض التي تقع عليها المستوطنة تم شراؤها من قبل (هيموتا)، فرع الصندوق القومي اليهودي، التي أكدت ادعاء "الملكية" لكنها نفت أية علاقة بمشروع المستوطنة. وهناك ادعاءات بأن الخطة هي عبارة عن مبادرة خاصة (على أساس أن يبيع الأراضي تم باستخدام وثائق مزورة). لكن تشير الحملة الإسرائيلية لهدم المنازل في المنطقة أن خطة (نوف يائيل) كانت برعاية وإقرار الحكومة الإسرائيلية.

وفي نفس الفترة تقريبا عند إطلاق مشروع المستوطنة، أقيم حاجز قرية الولجة العسكري (وتحول لاحقا بتاريخ ١٩ شباط (فبراير) ٢٠٠٦ إلى ممر حدودي طبقا لأمر عسكري إسرائيلي، وأدى أيضا إلى مصادرة ما يقرب من (٤٠) دونما من أراضي (قرية الولجة) من أجل السماح ببناء مواقف ومباني المعبر الجديد. إضافة